



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (24) – العدد الرابع – أكتوبر 2023



الإطار المفاهيمي للمحاسبة عن حقوق الإنسان في منظمات الأعمال

The Conceptual Framework for Human Rights in Business Organisations

اعداد

الباحث/ محمد السيد محمد سليم

مدرس مساعد

قسم المحاسبة - كلية التجارة- جامعة بورسعيد

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد الصادق محمد سلامة

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد المتفرغ بالكلية

الأستاذ الدكتور

زين العابدين سعيد حسن فارس

أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ بالكلية

2023-10-18

تاريخ الإرسال

2023-11-12

تاريخ القبول

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>

ملخص:

يُنظر إلى حقوق الإنسان إليها باعتبارها جزءاً من منظومة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، على اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تتعلق بالإنسان سواءً كان من العاملين بالمنظمة أو من السكان في البيئة المحيطة بها، فحقوق الإنسان تمتد لتشمل حقوقاً تتعلق بالمواطن أينما وجد سواء داخل منظمة الأعمال أو خارجها، حيثما كانت هذه الحقوق مرتبطة بشكل مباشر بأنشطة المنظمة وتتأثر بها.

ومن هذا المنظور تصبح المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال هي المنظور الأشمل الذي تندرج تحته حقوق الإنسان، وبما يدعم تحقيق الهدف المنشود من توافق مهنة المحاسبة مع مبادئ حقوق الإنسان والوصول إلى منظمة الأعمال الأخلاقية.

وبناءً عليه فإن المحاسبة عن حقوق الإنسان تعتبر تطوراً للمحاسبة الاجتماعية، حيث أن ظهور مبادئ حقوق الإنسان في منظمات الأعمال يساعد في تدعيم فرع محاسبي راسخ في هيكل علم المحاسبة منذ عقود وهو المحاسبة الاجتماعية، مما يعلن عن ميلاد مجالاً محاسبياً جديداً يطلق عليه المحاسبة عن حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة عن حقوق الإنسان، فجوة الحوكمة، البعد السياسي للمحاسبة، المسؤولية الاجتماعية للشركات.



Abstract:

Human rights are seen as part of the social responsibility system of business organizations, as the social responsibility of the organization is related to human being, whether he is an employee in the organization or a citizen outside it, whereas these rights are directly related to and affected by the organization's activities.

From this perspective, Corporate Social Responsibility (CSR) becomes the broader perspective of human rights, which supports the achievement of Accounting profession compatibility with human rights principles that leads to an ethical business organization.

Accordingly, Accounting for Human Rights is considered a development of Social Accounting, as the emergence of human rights principles in business organizations helps to strengthen an accounting branch that has been established in the structure of Accounting Science for decades, namely Social Accounting, which announces the birth of a new accounting field called Accounting for Human Rights.

Keywords: Business and Human Rights, Corporate Social Responsibility, Social Accounting, Accounting for Human Rights.

مقدمة البحث:

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية ظاهرة جديدة بالملاحظة تتعلق بتحول الاهتمام باستراتيجيات حقوق الإنسان من الاقتصار على المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الى نظرة أكثر عمقاً تتعلق بأنشطة منظمات الأعمال، وبشكل خاص في الشركات متعددة الجنسية . وترجع جذور الاهتمام بمدخل حقوق الإنسان في بيئة الأعمال إلى ظهور ما يعرف بفجوة الحوكمة ، وهي الفجوة بين توسع نطاق وتأثير المعاملات الاقتصادية - والتي نشأت بسبب العولمة - وقدرة المجتمع على مواجهة العواقب غير الملائمة لذلك ، حيث أدت فجوة الحوكمة إلى وجود مناخ متساهل تجاه التجاوزات الجائرة من الشركات دون وجود عقاب ملائم أو حتى محاولة لإصلاح ما أفسد ، ويتمثل التحدي الرئيسي أمام منشآت الأعمال في محاولة تضيق وتجاوز هذه الفجوة المرتبطة بحقوق الإنسان (Ruggie, J., 2008) .

وتتمثل محاولات تفعيل تطبيق مفهوم حقوق الإنسان بمنشآت الأعمال في مجهودات بعض المنظمات الدولية مثل مجهودات منظمة الأمم المتحدة ، والتي قامت بإصدار الدليل الإرشادي الأول عام 2008 تحت مسمى "الدليل الإرشادي لتقرير الشركات عن حقوق الإنسان" ، وكذلك مجهودات منظمة المبادرة العالمية لإعداد التقرير **Global reporting Initiative** * ، بالإضافة إلى قيام المنظمة الدولية للمعايير ISO بإصدار المعيار رقم 26000، والذي تعرض للمتطلبات الأساسية الخاصة بحقوق الإنسان في الشركات. بينما لم تنل حقوق الإنسان الاهتمام الكافي من جانب المنظمات المهنية المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية مثل : مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، ومؤسسة معايير التقرير المالي الدولية IFRSF في الوقت الذي بدأ عدد غير قليل من الشركات* في تبني هذا التوجه الجديد في مسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال (Esteves et al, 2017; Habbash, M., 2015; & Javed, & Shahzad, 2016).

ومما لا شك فيه أن اهتمام المحاسبة بالأمور المتعلقة بحقوق الإنسان سيؤدي إلى حماية حقوق العاملين ، وزيادة فاعلية الرقابة المجتمعية على الشركات، وبالتالي زيادة رفاهية المجتمع ككل . ويحاول الباحث من خلال هذا البحث تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان في منظمات الأعمال من المنظور المحاسبي، وبما يساهم في تطوير دور المحاسبة في تفعيل مسؤولية منظمات الأعمال عن حقوق الانسان .



الدراسات السابقة

دراسة (Toms & Beck, 2009)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تفسير سبب الاختلاف في مستوى التقرير عن المسؤولية الاجتماعية بين الشركات العاملة في قطاع البترول ، وذلك من خلال دراسة المتغير المتعلق بمنظومة حماية حقوق الإنسان في الدولة التي تعمل بها تلك الشركات . وتوصلت الدراسة إلى أن شركات البترول التي لها فروع في دول تحترم حقوق الإنسان تركز في تقاريرها الاجتماعية على رفاهية وصحة العاملين ، بينما الشركات التي تعمل في بلدان تنتهك حقوق الإنسان تركز على جوانب المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالبيئة الخارجية. وقد وأوصت الدراسة بإجراء بحوث مستقلة عن المحاسبة عن حقوق الإنسان ، حيث تمثل هذه الدراسة دراسة استطلاعية لموضوع العلاقة بين المحاسبة وحقوق الإنسان.

دراسة (Sikka, 2011)

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير الجدل المثار حول منظومة حماية وتحسين حقوق الإنسان في العقود الاستثمارية للشركات الأجنبية على نظام المعلومات المحاسبية بالتطبيق على مشروع خطوط البترول بين الكامبيرون والتشاد . وتوصلت الدراسة إلى قصور تقارير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات عن تلبية متطلبات التقرير عن حقوق الإنسان . وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام البحوث التي تركز على السلوك المؤسسي على أن تضع في قمة أولوياتها كيفية تغير ثقافة المنظمة ونظرتها التقليدية لحقوق الإنسان ، وابتكار آليات جديدة لضمان وفاء المنظمات بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان.

دراسة (McPhail, 2012)

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على درجة الاستجابة التي وصلت لها مهنة المحاسبة للإصدارات المتعلقة بحقوق الإنسان . وتوصلت الدراسة إلى إن الاهتمام بحقوق الإنسان مازال غائباً عن النقاشات العلمية المرتبطة بأخلاقيات مهنة المحاسبة ، وكذلك غائباً عن جدول أعمال مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية IFRSF ، وأنه قد آن الأوان لتغيير ذلك. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المنظمات الدولية التي تضع المعايير المحاسبية بمناقشة تأثير فكرة حقوق الإنسان على معايير التقارير الدولية - مثل التقرير عن الحق في بيئة عمل مناسبة - بالإضافة إلى ضرورة

اهتمام الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بإضافة البعد الخاص بحقوق الإنسان إلى معايير إعداد المناهج المحاسبية بعد أن أصبح مقرر حقوق الإنسان يتم تدريسه في كافة المراحل التعليمية وفقاً لتعليمات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

دراسة (2014 Lauwo, S., and O. J. Otusanya,)

هدفت هذه الدراسة إلى بحث كيف يمكن أن تساهم الأفكار والنقاشات المحاسبية في إتاحة الفرصة للمواطنين في متابعة قضايا حقوق الإنسان في منظمات الأعمال الدولية . وقد استخدم الباحثين منهجية دراسة الحالة **Case study** لشركة تنقيب عن الذهب تعمل في تنزانيا مركزها الرئيسي في لندن ، وذلك لتحديد دوافع وعقبات ممارسات حقوق الإنسان في الواقع العملي . وقد توصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك ما يبرر عدم إدراج التزامات حقوق الإنسان ضمن المتطلبات القانونية الإلزامية لمنظمات الأعمال بدلاً من أن تكون مجرد أمور واجبة العناية **Duty of care** ، وهو ما يتطلب التشديد من التشريعات المحلية لإلزام منظمات الأعمال الدولية بتحمل التزاماتها تجاه حقوق الإنسان للمواطنين المحليين . وقد أوصت هذه الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات في مختلف التخصصات حول العوامل على المستوى الجزئي لمسئولية منظمات الأعمال والتزاماتها تجاه حقوق الإنسان ، وتشجيع إجراء البحوث المحاسبية لفهم وتحليل العلاقة بين نفوذ منظمات الأعمال وحقوق الإنسان.

دراسة (Siddiqui and Uddin, 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى بحث مدى فاعلية إرشادات الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في منظمات الأعمال **UN Guiding Principles on Human Rights in Businesses** في تحسين ممارسات الشركات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بالتطبيق على قطاع الملابس الجاهزة ببنجلاديش، وقد توصلت الدراسة عدم فاعلية تلك الإرشادات الدولية في تحقيق الهدف منها لعدم توافر صفة الإلزامية لها، حيث استمر حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في الشركات محل الدراسة على الرغم من وجود تلك الإرشادات الدولية، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تدار بواسطة قيادات سياسية فيب الدولة تقوم بحماية الشركات التي تديرها من عواقب انتهاكات حقوق الإنسان أكثر من محاولتها حماية حقوق الإنسان في تلك الشركات.

ويخلص الباحث من استقراء الدراسات السابقة إلى أن معظم الدراسات التي تناولت حقوق الإنسان أكدت أن هناك احتياج أكاديمي ومهني للاستجابة للإرشادات الخاصة بحقوق الإنسان بمنظمات



الأعمال، بالإضافة إلى أنه على الرغم من أن بعض الباحثين قد فسر نشأة المحاسبة الاجتماعية للوفاء بمتطلبات حقوق الإنسان ، إلا أن الواقع العملي قد أكد أن الإفصاح الاجتماعي لم يرق بدوره المنشود ، وهو ما يتطلب إعطاء نظرة مستقلة للعلاقة بين المحاسبة وحقوق الإنسان.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث فيما يلي:

- 1- مواكبة المحاسبة للمطالبات المجتمعية والدولية المستمرة بحماية واحترام حقوق الإنسان في منظمات الأعمال.
- 2- تطوير نظام معلومات المحاسبة الاجتماعية والبيئية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.
- 3- زيادة فاعلية العلاقة بين نشاط منظمات الأعمال وحماية حقوق الإنسان المرتبطة بها.

أهداف البحث:

في ضوء طبيعة البحث وأهميته فإن أهداف البحث تتمثل فيما يلي:

- 1- تسليط الضوء على مفهوم حقوق الإنسان في منظمات الأعمال.
- 2- إعادة فحص نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لتحديد موقع حقوق الإنسان فيه.
- 3- تحديد الإطار المفاهيمي للمحاسبة عن حقوق الإنسان في بيئة الأعمال.

تساؤلات البحث:

في ضوء طبيعة البحث وأهميته وأهدافه فإن تساؤلات البحث تتمثل فيما يلي:

- 1- ما هي طبيعة حقوق الإنسان من منظور منظمات الأعمال؟
- 2- لماذا يجب على منظمات الأعمال أن تأخذ في اعتبارها هذه الالتزامات ؟
- 3- كيف يكون دور منظمات الأعمال متكاملًا مع دور الدولة في تقديم هذه الالتزامات تجاه حقوق الإنسان ؟
- 4- كيف تؤثر منظمات الأعمال الدولية على منظومة حقوق الإنسان؟

منهج البحث :

بالنسبة للخطوات المنهجية التي يسلكها الباحث للوصول إلى تحقيق أهداف البحث ، فإن هذا البحث يركز في إعدادة على منهجية الدراسة النظرية، ويتم من خلال الإطلاع على المراجع العلمية ، والمقالات المنشورة بالدوريات المختلفة وبشبكات المعلومات ، والبحوث والرسائل العلمية، للإلمام بالكتابات الرائدة و السابقة في هذه المنطقة البحثية.

تقسيمات البحث:

للإجابة عن تساؤلات البحث فإن الباحث يتناول العناصر التالية:

أولاً : مفهوم حقوق الإنسان في منظمات الأعمال.
ثانياً: طبيعة وحدود تأثير منظمات الأعمال على حقوق الإنسان.

أولاً : مفهوم حقوق الإنسان في منظمات الأعمال

إن تزايد الاهتمام والنقاشات الدولية حول ظواهر تتعلق بالاحتباس الحراري وتآكل التربة والتلوث وحقوق الإنسان ، قد دفع بالبحوث الاجتماعية والبيئية من هامش الأدبيات المحاسبية إلى مرحلة أكثر اهتماماً وتركيزاً ، وهو ما شجع الباحثين على إجراء المزيد من البحوث حول الموضوعات التي تؤثر على المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والتي منها حقوق الإنسان (Parker, 2011).

1- أسباب الاهتمام بمدخل حقوق الإنسان في منظمات الأعمال

ترجع أسباب الحاجة لوجود إطار واضح ومتكامل لحقوق الإنسان في منظمات الأعمال للمتغيرات التالية: (Lauwo & Otusanya, 2014)

أ- فجوة الحوكمة

تنشأ فجوة الحوكمة نتيجة التعارض بين أهداف منظمة الأعمال المتعلقة بالربحية - التي تعتبر الركيزة الأساسية لهيكل الحوكمة - وحقوق الإنسان في مناطق مزاولة النشاط ، وقد ساعدت العولمة على تكريس تلك الفجوة من خلال الانتقاص من قدرة الحكومات - وخاصة في



الدول النامية – على سن التشريعات المحلية التي تهدف إلى مساءلة منظمات الأعمال حول التزاماتها تجاه حقوق الإنسان (Ruggie, 2008) .

ب- انتهاكات منظمات الأعمال الدولية لحقوق الإنسان

نظراً لما تتميز به منظمات الأعمال الدولية من امتلاك للموارد المالية والنفوذ السياسي الذي يكافئ أو يزيد في بعض الأحيان عن العديد من الدول، فقد أكد الواقع العملي قيام تلك المنظمات أو مشاركتها في انتهاكات لحقوق الإنسان في العديد من دول العالم (Li, et. al., 2016) .

ج- عدم فاعلية المدخل التقليدي لنظرية الوكالة

حيث أن قصور المدخل التقليدي لنظرية الوكالة والذي يركز على تحقيق الأرباح من المنظور الاقتصادي وتعظيم رفاهية حملة الأسهم على تقديم العون في حل التوتر الناشئ بين سطوة ونفوذ منظمات الأعمال وحقوق المجتمع قد أوجد اختلافاً بين مقاصد نظرية الوكالة في منظمات الأعمال و التطبيق العملي لها ، على الرغم من أنها قائمة في الأساس على الاستقلالية الذاتية والرشد في اتخاذ القرارات (Baumann–Pauly et. al., 2017) .

2- طبيعة التزامات حقوق الإنسان في منظمات الأعمال

تتمثل التزامات منظمات الأعمال عن حقوق الإنسان فيما يلي (Kamminga, 2015; Kaymak & Bektas, 2017; Levine & Wahid, 2018; Paisey & Paisey, 2012) :

- الالتزام الأخلاقي ، تعتبر منظمات الأعمال وكيل أخلاقي لديها التزامات أخلاقية للقيام بها، وذلك يرجع إلى أن البشر لديهم حقوق يجب على منظمات الأعمال أدائها.
- الالتزام القانوني ، وهو ما يعني أن هناك التزام قانوني على منظمات الأعمال يرجع لوجود قوانين لحقوق الإنسان- سواء محلية أو دولية أو معاهدات ومواثيق - وهو ما يعطي للالتزام الأخلاقي القوة اللازمة للتنفيذ.
- الالتزام المجتمعي ، ويتعلق بدور أفراد المجتمع في رد الفعل تجاه ما يعتبر انتهاك من الشركات لحقوق الإنسان ، مثل الاستنكار والتظلم والمقاطعة.

- الالتزام الهيكلي ، ويتعلق بطريقة صنع القرار داخل المنظمة ، وهل تلك القرارات تكون نابعة من سياسات وأفعال متوافقة مع حقوق الإنسان أم لا.

3- أوجه التكامل والاختلاف بين المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والمسؤولية عن حقوق الإنسان (Wettstein, 2012)

- أ- أوجه التكامل بين المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والمسؤولية عن حقوق الإنسان
- يُنظر إلى حقوق الإنسان باعتبارها جزءاً من منظومة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ، على اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية تتعلق بالإنسان سواءً العاملين أو السكان في البيئة المحيطة بالمنظمة.
- تعتبر المحاسبة الاجتماعية ملائمة للتحويل إلى المحاسبة عن حقوق الإنسان في منظمات الأعمال ، فالمحاسبة الاجتماعية من خلال اهتماماتها الواسعة فإنه يمكنها مساعدة منظمات الأعمال على مراقبة وإدارة مخاطر حقوق الإنسان (الحالية والمرتقبة) ، بالإضافة إلى توفير إطار للقياس والتقرير لمحاسبة المسؤولية (Baxi, 2015) .
- تلعب المحاسبة الاجتماعية مع أدوات محاسبة المسؤولية دوراً هاماً ليس فقط في تنقيح وتوضيح مبدأ الأهمية النسبية في الإفصاح عن حقوق الإنسان وأهميته الشاملة لكافة الأطراف ذوى المصلحة ، ولكنها تساهم بالإضافة لذلك في إضفاء أهمية على عملية تقييم تأثيرات حقوق الإنسان ، ودعم مهنة المراجعة الاجتماعية (Gray, & Gray, 2011) .
- ب- أوجه الاختلاف بين المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والمسؤولية عن حقوق الإنسان
- هناك اختلاف بين المفهوم التقليدي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وطبيعة حقوق الإنسان ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية (Islam & Giuliani, 2016; Deegan, 2017; van Staden, 2018; Islam et. al., 2016) :
- تعتبر فكرة التكامل بين حقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية فكرة صعبة التطبيق نظراً لصعوبة التوفيق بين المفهومين من منظور أن الطوعية لها بعد أخلاقي .



- حتى لو تم الأخذ بالنظرة الشاملة للطوعية وما يرتبط بها من منظور أخلاقي ذاتي واعتبارها نقطة الالتقاء المحدودة بين المسؤولية الاجتماعية وحقوق الإنسان ، فإن ذلك لن يزيل الشد والجذب بين المفهومين لارتباطه بالفرق بين الالتزامات الكاملة أو المثالية والالتزامات المنقوصة .
- هناك أبعاد جديدة للالتزام منظمات الأعمال تجاه الأفراد أو الإنسانية لم تتناول من قبل ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية.

4- أهم إرشادات مجلس حقوق الإنسان المصري فيما يتعلق بمنظمات الأعمال

وقد تناولت الخطة المصرية لتحسين وتعزيز حقوق الإنسان الالتزامات العامة على منظمات الأعمال في هذا الصدد على النحو التالي (عبد الله خليل، الجزء الأول والثاني ، 2006):

أ- تحمل العناية الواجبة لضمان عدم إسهام أنشطتها بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في انتهاكات حقوق الإنسان.

ب- عدم استفادتها بشكلٍ مباشر أو غير مباشر من الانتهاكات التي تعلم بها أو التي يجب أن تكون على علم بها.

ج- الامتناع عن القيام بأنشطة تقوض سيادة القانون أو الجهود الرامية لتعزيز حقوق الإنسان وكفالة احترامها.

د- أن تمارس نفوذها بهدف المساعدة على تعزيز احترام حقوق الإنسان وضماتها.

هـ- أن تكون على علم بما لأنشطتها الرئيسية والأنشطة الهامة المقترحة من تأثير في حقوق الإنسان حتى تعزز من إمكانية تفادي التواطؤ في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان.

وتتمثل أهم الصعوبات التي أشارت إليها الخطة الوطنية المصرية فيما يتعلق بإرساء منظومة حقوق الإنسان في البيئة المصرية فيما يلي:

أ- ندرة المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان من حيث الممارسات وتقييم الأداء.

ب- عدم وجود أي معلومات أو بيانات وعدم استجابة جمعيات رجال الأعمال لتقديم أي معلومات أو مقترحات بشأن تحسين أوضاع حقوق الإنسان.

- ج- عدم وجود خطط عملية معلنة لقطاعات الصناعة والتجارة والزراعة والبيئة رغم كافة المشكلات التي تواجهها هذه القطاعات في مجال حقوق الإنسان.
- د- عدم وجود نظام شراكة مع المنظمات غير الحكومية في مجال تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان.

ثانياً: طبيعة وحدود تأثير منظمات الأعمال على حقوق الإنسان

يوجد مدخلين لتوضيح طبيعة تأثير منظمات الأعمال الدولية على حقوق الإنسان ، المدخل الأول وهو مدخل السلطة السياسية ، أما المدخل الثاني فهو مدخل الوكالة الأخلاقية ، وعلى الرغم من تباين هذين المدخلين إلا أنهما يتداخلان سوياً (Santoro, 2010) .

وفيما يلي توضيح موجز لهذين المدخلين:

1- مدخل السلطة السياسية

ترتبط فكرة الشرعية السياسية بالبعد الأخلاقي ، فالعدالة هي محور الفلسفة السياسية ، فالحكومات بمفردها هي التي لديها الشرعية لإلزام مواطنيها بإطاعتها ، ومن ثم فإن الشرعية السياسية مشروطة أولاً بأن تكون أخلاقية . وبالتالي فإن منظمات الأعمال الدولية لا تكتسب شرعيتها إلا إذا كانت لا تتعارض مع المبادئ الأخلاقية.

2- مدخل الوكالة الأخلاقية

وينظر هذا المدخل إلى حقوق الإنسان باعتبارها حقوقاً أخلاقية ، وقد أدى استحداث مفهوم الوكالة الأخلاقية في منظمات الأعمال - بعد أن كانت قاصرة على الوكالة التعاقدية أو القانونية- إلى النظر إلى منظمات الأعمال الدولية باعتبارها وكيل أخلاقي Moral agent عن المجتمع، وهو ما يفرض على منظمة الأعمال مسؤولية نحو القيام بعلاج تبعات أو تصحيح وضع تنتهك فيه حقوق الإنسان ، حتي وإن لم تشارك في هذا الانتهاك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وبالمشاركة مع باقي الوكلاء الأخلاقيين من منظمات مجتمع مدني ومنظمات دولية وحكومات محلية.



وتوجد وجهتي نظر تتعلق بالدور الذي تلعبه منظمات الأعمال في الدول التي تعمل بها فيما يتعلق بممارسات حقوق الإنسان ، حيث ترى وجهة النظر الأولى أن التأثيرات الاجتماعية والبيئية لأنشطة منظمات الأعمال في مجال تحسين الممارسات الخاصة بحقوق الإنسان يمكن أن تصبح أداة للضغط من منظمات الأعمال على الدول نفسها من أجل تطوير معاييرها المحلية الخاصة بقوانين العمل والبيئة ، فمنظمات الأعمال يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي واضح على حقوق الإنسان من زاوية طبيعة ممارساتها تجاه العمالة وتأثيراتها البيئية ومدى دعمها للفساد ، ودرجة تأييدها لتغيير سياسات الدولة في هذا الشأن . بينما ترى وجه النظر الأخرى أن الدول – وبالأخص الدول النامية – تصبح قدرتها على فرض القوانين والتشريعات التي تعمل على حماية العاملين والمجتمع والبيئة ، وبما يعزز منظومة حقوق الإنسان مقيدة بدرجة كبيرة نتيجة حرصها على جذب الاستثمارات الدولية ، ففي الواقع العملي تجد حكومات الدول النامية نفسها عاجزة عن تغليظ قوانينها البيئية والاجتماعية المحلية وبالأخص المتعلقة بحقوق الإنسان خشية فقدان هذه الاستثمارات أو لاضطرابها لإيجاد حالة من الاستقرار التشريعي لتقليل المخاطر التجارية والسياسة ، وذلك لرغبتها في أن تصبح جاذبة لهذه الاستثمارات مقارنةً بالدول الأخرى ، وهو ما يجعلها تقدم بعض التنازلات فيما يتعلق بحقوق الإنسان. (Lauwo, & Otusanya, 2014)

ويمكن توضيح انعكاس تأثير البيئة السياسية على التزام منظمات الأعمال بمبادئ حقوق الإنسان من خلال المقارنة التالية :

في حين أن مبادئ حقوق الإنسان لا تختلف من دولة إلى أخرى وهناك اتفاق عالمي حولها، إلا أن آلية تطبيقها تختلف بحسب طبيعة النظام السياسي الذي من المفترض فيه أن يتبنى تطبيق هذه المنظومة من الحقوق ، وسيوضح الباحث فيما يلي أوجه الاختلاف في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في ضوء النظم السياسية للدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والدول الفقيرة والنامية مثل الدول الإفريقية بشكل عام (Arnold, 2010) .

وجه المقارنة	طبيعة النظام السياسي	شمولي	ليبرالي
مبادئ حقوق الإنسان	لا تؤخذ في الاعتبار وتعتبر رفاهية .	مقوم أساسي من مقومات الأيدولوجية الليبرالية.	

طبيعة إطار مسؤوليات حقوق الإنسان المطلوب تنفيذه	حماية حقوق لإنسان .	احترام حقوق الإنسان .
دور الدولة	الحكومات غير راغبة أو غير قادرة على تطبيق قوانين المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بها .	الحكومات تضع الحد الأدنى من التشريعات التي تحمي حقوق الإنسان .
دور منظمات الأعمال	اتخاذ خطوات إستباقية على الدولة في مجال حماية حقوق الإنسان .	احترام هذه الحقوق نظراً لرغبتها بالالتزام بالتشريعات السارية .
الفرق بين دور الدولة ودور منظمات الأعمال	ضبابي وغامض نتيجة أن قوانين الدولة التي تعمل بها منظمات الأعمال لا تحمي في الأساس حقوق الإنسان .	المسئولية حصرية للدولة للتأكد من أن مواطنيها يتوفر لها مستوى المعيشة الملائم ، وتلتزم منظمات الأعمال بالحد الأدنى من الإطار التشريعي للدولة في مجال حقوق الإنسان .
محاسبياً • القياس (المقابلة بين التكلفة والعائد)	لا تتحمل المنظمة أي تكاليف اجتماعية ، ولا تهتم بالمنظور الاجتماعي للعوائد .	زيادة التكاليف والذي ينعكس على تحسن سمعة منظمة الأعمال ، نتيجة التزام منظمات الأعمال بمسئولياتها تجاه حقوق الإنسان .
• الإفصاح المحاسبي	لا يوجد إفصاح اجتماعي ، والتركيز فقط على منظومة الإفصاح الإلزامي .	هناك حرص على أن تبرز المنظمة نجاحاتها من خلال منظومة الإفصاح الاجتماعي الاختياري

أوجه الاختلاف في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في ضوء النظم السياسية المختلفة



النتائج والتوصيات

تعتبر المحاسبة عن حقوق الانسان نقطة الالتقاء بين المحاسبة بوجه عام والمحاسبة الاجتماعية على وجهه التحديد، ومازالت حقوق الإنسان في منظمات الأعمال من الأمور لم تزل الاهتمام الكافي في الكتابات العربية، وبالطبع لا يرجع ذلك إلى عدم وجود هذه العلاقة وإنما نظراً لأنها قد يصعب ملاحظتها وغير مادية أو قائمة على الاحتمالية، فليس من الواضح حتى الآن كيف يمكن قياس إجراء الحسابات والقياسات المحاسبية للتعبير عن حقوق الإنسان. بالإضافة لذلك فإن حقوق الإنسان تتأثر أيضاً بالأيدلوجية السياسية للنظام السياسي ، ففي ظل النظم التي تحرص فيها الدولة على التدخل في تنظيم كافة مجريات النشاط الاقتصادي فإنه سيكون هناك مراقبة لممارسات منظمات الأعمال فيما يختص بممارساتها تجاه حقوق الإنسان ، وهو ما سيزيد من حتمية تفعيل نظام معلومات محاسبي عن حقوق الإنسان، وعلى النقيض فإن الدول التي لا تتدخل بشكل مباشر في تنظيم النشاط الاقتصادي فإن الاهتمام بمعايير حقوق الإنسان سوف يكون اختيارياً بالنسبة لمنظمة الأعمال، وهو ما يجعل الاهتمام بالمحاسبة عن حقوق الإنسان متفاوت من منظمة إلى أخرى .

تتمثل أهم نتائج الدراسة في النتائج التالية:

- 1- تدرج المحاسبة عن حقوق الإنسان ضمن منظومة المحاسبة الاجتماعية والتي بدورها تعتبر أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.
- 2- تخدم المحاسبة عن حقوق الإنسان أهداف كافة الأطراف المهمة بمنظمة الأعمال سواء الإدارة أو الملاك Stockholder أو أصحاب المصالح الأخرى. Stakeholder
- 3- هناك حاجة لتفعيل المحاسبة عن حقوق الإنسان لزيادة فاعلية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.

يرى الباحث أن المستقبل القريب سوف يحمل اهتماماً أكبر بالمحاسبة عن حقوق الإنسان باعتبارها أحد أضلاع تقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، ومن هذا المنطلق فإن الباحث يوصي بما يلي:

- 1- ضرورة أن تضع الجهات المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة أو بمنظمات الأعمال بشكل عام وهي وزارة الاستثمار الآن ونقابة التجار وجمعية المحاسبين والمراجعين وأساتذة الجامعات

- على قمة أولوياتها في المرحلة المقبلة إجراء حوارات مجتمعية على مستوى الأطراف ذوى الصلة بالمهنة في محاولة لصياغة ونشر إرشادات محاسبية تنظم الممارسات الخاصة بهذا التوجه المحاسبي الجديد.
- 2- ضرورة استحداث مواد في قانون الشركات المصري يحدد طبيعة التزامات منظمات الأعمال بحقوق الإنسان في ضوء المعاهدات والمواثيق الدولية.
- 3- ضرورة إدراج موضوع المحاسبة عن حقوق الإنسان ضمن المقررات المحاسبية التي تدرس لمراحل شهادة التعليم الفني التجاري والبيكالوريوس والدراسات العليا.
- 4- أهمية قيام الباحثين بإجراء المزيد من البحوث حول حقوق الإنسان في منظمات الأعمال بشكلٍ عام والمحاسبة عن حقوق الإنسان بشكلٍ خاص .



المراجع:

المراجع العربية:

المواصفات القياسية الدولية أيزو 26000 ، "دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية- الترجمة العربية" ، جنيف ، سويسرا ، 2010 ، ص ص : 23-33 .

عبد الله خليل ، "الخطة الوطنية لتحسين وتعزيز حقوق الإنسان - الجزء الأول ، المجلس القومي لحقوق الإنسان المصري ، القاهرة ، www.NCHR.org.eg ، ص ص : 233 - 236 ، 2006 .

عبد الله خليل ، "الخطة الوطنية لتحسين وتعزيز حقوق الإنسان - الجزء الثاني ، المجلس القومي لحقوق الإنسان المصري ، القاهرة ، www.NCHR.org.eg ، ص ص : 123 - 159 .

المراجع الأجنبية:

Arnold, D. G., "Transnational Corporations and the Duty to Respect Basic Human Rights", *Business Ethics Quarterly*, Vol. 20, No. 3, 2010, pp. 371-399.

Baumann-Pauly, D., Nolan, J., van Heerden, A., & Samway, M., Industry-specific multi-stakeholder initiatives that govern corporate human rights standards: Legitimacy assessments of the Fair Labor Association and the Global Network Initiative. *Journal of Business Ethics*, 143(4), 2017, 771-787.

Baumann-Pauly, D., Nolan, J., van Heerden, A., & Samway, M., Industry-specific multi-stakeholder initiatives that govern corporate human rights standards: Legitimacy assessments of the Fair Labor Association and the Global Network Initiative. *Journal of Business Ethics*, 143(4), 2017, 771-787.

- Baxi, U., Human Rights Responsibility of Multinational Corporations, Political Ecology of Injustice: Learning from Bhopal Thirty Plus? *Business and Human Rights Journal*, 1(01), 2015, 21-40.
- Bishop, J. D., “The Limits of Corporate Human Rights Obligations and the Rights of For-Profit Corporations”, *Business Ethics Quarterly*, Vol. 22, No. 1, 2012, pp. 119–144.
- Deegan, C., Twenty five years of social and environmental accounting research within Critical Perspectives of Accounting: Hits, misses and ways forward. *Critical Perspectives on Accounting*, 43, 2017, 65-87.
- Dhir, A. A., “Shareholder Engagement in the Embedded Business Corporation: Investment Activism, Human Rights, and TWAIL Discourse”, *Business Ethics Quarterly*, Vol. 22, No. 1, 2012, pp. 99–118.
- Diane K. Schooley and Denise M. English SASB: A Pathway to Sustainability Reporting in the United States, *The CPA Journal*, April, 2015, PP. 23-27.
- Esteves, A. M., Factor, G., Vanclay, F., Götzmann, N., & Moreira, S., Adapting social impact assessment to address a project's human rights impacts and risks. *Environmental Impact Assessment Review*, 67, 2017, 73-87.
- Fooks, G., and et. al., “The Limits of Corporate Social Responsibility: Techniques of Neutralization, Stakeholder Management and Political CSR”, *Journal of Business Ethics*, Vol. 112, 2013, pp. 283–299.
- Giuliani, E., Human rights and corporate social responsibility in developing countries’ industrial clusters. *Journal of Business Ethics*, 133(1), 2016, 39-54.
- Global Reporting Initiative*, Indicator Protocols Set: Human Rights (HR) Version 3.1, available at: www.globalreporting.org/reporting/latest-guidelines/g3-1-guidelines/Pages/default.aspx, 2011.



Gray, R. and S. Gray, “Accountability and Human Rights : A Tentative Exploration and a Commentary”, *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 22, No. 8, 2011, pp. 781-789.

Habbash, M., Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: evidence from Saudi Arabia. *International Journal of Corporate Strategy and Social Responsibility*, 1(2), 2017,161-178.

Hooks, J., & Stewart, R., The changing role of accounting: From consumers to shareholders. *Critical Perspectives on Accounting*, 29, 2015, 86-101. <http://www.charteredaccountants.com.au/News-Media/Charter/Charter-articles/Ethical-and-professional-standards/2012-02-Accounting-and-Human-Rights.aspx>

Islam, M. A., & van Staden, C. J., Social movement NGOs and the comprehensiveness of conflict mineral disclosures: evidence from global companies. *Accounting, organizations and society*, 65, 2018, 1-19.

Islam, M. A., Haque, S., & Roberts, R., Human Rights Performance Disclosure by Companies with Operations in High Risk Countries: Evidence from the Australian Minerals Sector. *Australian Accounting Review*, 27(1), 2016, 34-51.

Javed, S., & Shahzad, U., Human rights disasters, corporate accountability and the state: Lessons learned from Rana Plaza. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 29(4), 2016, 679-704.

Kamminga, M. T., Company Responses to Human Rights Reports: An Empirical Analysis. *Business and Human Rights Journal*, 1(01), 2015, 95-110.

Kamminga, M. T., Company Responses to Human Rights Reports: An Empirical Analysis. *Business and Human Rights Journal*, 1(01), 2015, 95-110.

Kaymak, T., & Bektas, E., Corporate Social Responsibility and Governance: Information Disclosure in Multinational Corporations. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 2017.

- Lauwo, S., and O. J. Otusanya, “Corporate Accountability and Human Rights Disclosures : A Case Study of Barrick Gold Mine in Tanzania”, *Accounting Forum*, Vol. 38, No. 2, 2014, pp. 91–108.
- Levine, J., & Wahid, K., Business and Human Rights: A " New Frontier" for International Arbitration? *Transnational Dispute Management*, 15(1), 2018.
- McPhail, K., "Accounting and Human Rights", *The Institute of Chartered Accountant in Australia*, 2012
- Paisey, C., and N. J. Paisey, “Whose Rights ? Professional Discipline and the Incorporation of a (Human) Rights Framework : The case of ICAS,” *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 23, No. 1, 2012, pp. 17–35.
- Paisey, C., and N. J. Paisey, “Whose Rights ? Professional Discipline and the Incorporation of a (Human) Rights Framework : The case of ICAS,” *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 23, No. 1, 2012, pp. 17–35.
- Parker, L., “Twenty-one years of Social and Environmental Accountability Research: A Coming Age “, *Accounting Forum*, Vol. 35, No. 1, 2011, pp.1.
- Ruggie, J., “*Report to Human Rights Council*”, New York: United Nations, Available at <http://www.reports-and-materials.org/Ruggie-report-7-Apr-2008.pdf>., 2008.
- Ruggie, J., Report of the Special Representative of the Secretary-General on the Issue of Human Rights and Transnational Corporations and other Business Enterprises: Guiding Principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations ‘Protect, Respect and Remedy’ Framework. *Netherlands Quarterly of Human Rights*, 29(2), 2011. 224-253.
- Santoro, M. A., “Post-Westphalia and Its Discontents: Business, Globalization, and Human Rights in Political and Moral Perspective”, *Business Ethics Quarterly*, Vol. 20, No.2, 2010, pp. 285–297.



Siddiqui, J. and S. Uddin, "Human rights disasters, corporate accountability and the state." *Accounting, Auditing & Accountability Journal* 29(4), 2016, 679-704.

Sikka, P., "Accounting for Human Rights: the Challenge of Globalization and Foreign Investment Agreements", *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 22, No. 8, 2011, PP: 811-827.

Toms, S., & Beck, M., "Accounting Disclosure and Human Rights in the Oil Industry", C. Mallin, ed., Cheltenham, Edward Elgar, 2009, pp: 194-215.

Voiculescu, A., "Human Rights and the New Corporate Accountability: Learning from Recent Developments in Corporate Criminal Liability", *Journal of Business Ethics*, 2009, pp. 419–432.

Voiculescu, A., "Human Rights and the New Corporate Accountability: Learning from Recent Developments in Corporate Criminal Liability", *Journal of Business Ethics*, 2009, pp. 419–432.